موجز السياسات

التمويل من أجل التنمية: إطلاق إمكاناتالاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يلعب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني دورًا أساسيًا في التمويل من أجل التنمية، حيث يعمل كمتلقٍ ومقدم للتمويل، ويساهم في التنمية الشاملة والمرنة والمستدامة. ومع ذلك، لا يزال غير مدمج بشكل كافٍ في أطر التمويل على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. يقترح هذا الملخص طرقًا لتعزيز دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما في ذلك من خلال استراتيجيات التمويل متعددة الأطراف والوطنية، وزيادة الاعتراف بدوره المزدوج في التمويل وحماية قيم ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وتوضح هذه النقاط من خلال الممارسات الجيدة التي حددتها مجموعة العمل الفنية التابعة لفريق الأمم المتحدة بين الوكالات المعني بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشأن الوصول إلى التمويل ودعمه لكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

1. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كفاعل رئيسي في التمويل من أجل التنمية

يلعب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني دورًا أساسيًا في التمويل من أجل التنمية، حيث يعمل كمتلقٍ ومقدم للتمويل في آن واحد. تعزز الكيانات التابعة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مثل التعاونيات والتعاضديات والجمعيات والمؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الخيرية والمجموعات المساعدة الذاتية وغيرها من الكيانات التي تعمل وفقًا لقيم ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (انظر إلى الإطار 1)، الشمول الاجتماعي والمالي. وهي توازن بين الكفاءة الاقتصادية والمرونة الاجتماعية والبيئية، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتوطينها. من خلال إعادة الاستثمار في المجتمعات، وتسهيل الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، ودعم العمل اللائق وسبل العيش، تعالج هذه الكيانات التحديات الاجتماعية والبيئية من خلال نهج يحترم المعرفة والثقافة التقليدية، ويعزز الابتكار الاجتماعي .

على الرغم من إمكانياتها المثبتة، لا يزال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني غير مدمج بما فيه الكفاية في أطر التمويل العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. وهذا ينطبق ليس فقط على كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي تتلقى التمويل، ولكن أيضًا على تلك التي تقدم التمويل، مثل المؤسسات المالية التابعة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني (مثل البنوك التعاونية، ومؤسسات التأمين التبادلي، والاتحادات الائتمانية) وغيرها من مقدمي التمويل في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (الكيانات التي تجمع أو تدير التمويل دون أن تكون مؤسسات مالية رسمية). يقدم هؤلاء الموفرون حلول تمويل على مستوى المجتمع لتعزيز الشمول الاجتماعي والمالي.

يوفر المؤتمر الدولي الرابع حول التمويل من أجل التنمية الذي سيعقد في إشبيلية، إسبانيا، من 30 يونيو إلى 3 يوليو2025، فرصة لضمان أن آليات التمويل على جميع المستويات تتعامل بشكل أفضل مع مساهمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التنمية المستدامة. يتماشى ذلك مع نهج شامل ومتكامل واستجابة للنوع الاجتماعي في التمويل من أجل التنمية الذي يتيح العمل اللائق والتنمية المستدامة للجميع، بما في ذلك النساء والشباب والأشخاص المنتمين إلى الأقليات والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين والنازحين قسرًا والأشخاص في وضعيات هشة في جميع أنحاء العالم.

يشجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 79/213 بتاريخ 23 ديسمبر 2024 حول تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل التنمية المستدامة الدول الأعضاء على النظر في كيفية مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في فاعلية المؤتمر الدولي الرابع حول التمويل من أجل التنمية وكيفية تضمينه فيه. ويعترف بدور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحسين الوصول إلى التمويل الميسر والتنمية الاقتصادية المحلية. كما يشجع الدول الأعضاء على تسهيل

وصول كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى الخدمات المالية والتمويل، وتقديم الحوافز الضريبية والمشتريات العامة. كما يشجع المؤسسات المالية متعددة الأطراف والدولية والإقليمية والبنوك التنموية على دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما في ذلك من خلال الأدوات والآليات المالية الحالية والجديدة التي تتناسب مع جميع مراحل التنمية.

الإطار 1: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يشمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المنشآت والمنظمات والكيانات الأخرى التي تضطلع بأنشطة اقتصادية واجتماعية وبيئية خدمةً للمصلحة الجماعية و/أو العامة، استناداً إلى مبادئ التعاون الطوعي والمعونة المتبادلة والإدارة الديمقراطية و/أو التشاركية والاستقلال الذاتي والاستقلالية وإيلاء الأولوية للناس والغرض الاجتماعي على رأس المال في توزيع الفوائض و/أو الأرباح واستخدامها، فضلاً عن الأصول.

تطمح كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى الاستدامة والقدرة على البقاء على المدى الطويل، وإلى الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، وتعمل في جميع قطاعات الاقتصاد. وتضع موضع التنفيذ مجموعة من القيم المتأصلة في سير عملها والمتوافقة مع رعاية الناس والكوكب والمتماشية مع المساواة والانصاف والتكافل والادارة الذاتية والشفافية والمساءلة وتحقيق العمل اللائق وضمان سبل العيش.

- وقد يشمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بحسب الظروف الوطنية، التعاونيات والجمعيات والتعاضديات والمؤسسات والمنشآت الاجتماعية وجماعات المساعدة الذاتية وغيرها من الكيانات العاملة وفقاً للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وقيمه.

- المصدر: منظمة العمل الدولية (2022)؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة (2023، 2024).

على الرغم من أن المسودة الأولى من وثيقة نتائج المؤتمر الدولي الرابع حول التمويل من أجل التنمية تشير إلى دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مؤسسات مالية مثل الاتحادات الائتمانية، ودور الفاعلين المحليين والمؤسسات المالية للتنمية، إلا أنها لا تعكس بعد الإطار الأوسع للاقتصاد الاجتماعي والتضامني .يمكن أن يعزز الاعتراف الأكبر بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وكياناته المتنوعة التماسك عبر التفويضات الأممية ودعم التمويل الأكثر شمولًا واستدامة.

يقدم هذا الملخص خيارات لتعزيز دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أطر التمويل من أجل التنمية ويوفر أمثلة مستمدة من الممارسات الجيدة التي حددتها مجموعة العمل الفنية التابعة لفريق الأمم المتحدة بين الوكالات المعني بالوصول إلى التمويل ودعمه لكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ، بهدف إلهام تكييفات تتماشى مع خصوصية السياقات المختلفة.

2.تعزيز الدعم المقدم من بنوك التنمية المتعددة الأطراف وغيرها من مؤسسات التمويل الإنمائي لتمويل الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي

يمكن للبنوك التنموية المتعددة الأطراف والدولية والإقليمية والمحلية أن تسهل الوصول إلى التمويل للكيانات التابعة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وفقًا للشروط المناسبة لطبيعتها ووظائفها من خلال:

التفاعل بشكل استباقي مع كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما في ذلك من خلال الحوار السياسي الذي يشمل منظمات أصحاب العمل والعمال، وعند الاقتضاء، المنظمات ذات الصلة والممثلة لكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لمواءمة نهج التمويل مع النماذج الاقتصادية الشاملة والمستدامة مع الحفاظ على الاستقلالية والحوكمة والهدف من كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

إنشاء منتجات وأدوات تمويل مخصصة لكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مراحل تطويرها المختلفة، بما في ذلك توسيع الوصول إلى التمويل التفضيلي لكيانات الاقتصاد

الاجتماعي والتضامني، بطرق تعزز العمل اللائق وسبل العيش المستدامة.

- **حماية قيم ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني** في أطر التمويل والشراكات بين القطاعين العام والخاص واتفاقيات التجارة والاستثمار، وآليات التمويل المبتكرة والمختلطة التي تؤثر على كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والعمال.

لتوسيع وصول كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى التمويل وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في نهج التمويل الشامل والمستدام. **تطوير شبكات عبر الحدود**

أمثلة:

- *في جمهورية كوريا، زاد برنامج تعزيز التمويل الاجتماعي من الوصول إلى التمويل لكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال ضمانات حكومية، واستثمار عام، وصندوق بيع بالجملة لوسطاء تمويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.*

- *دعم بنك الاستثمار الأوروبي للتعاونيات الطاقية قد حشد رأس المال لمشاريع الطاقة المتجددة التي يقودها المجتمع المحلي مما يظهر كيف يمكن أن تسرع أدوات التمويل المستهدفة التنمية المستدامة في قطاع معين مع الحفاظ على الحوكمة الديمقراطية والأهداف الاجتماعية.*

-

3.تعزيز دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في استراتيجيات التمويل الوطنية

- لتعزيز دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التمويل من أجل التنمية، يمكن للحكومات الوطنية:

- **إنشاء بيئة مواتية لكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تضمن تكافؤ الفرص**، من خلال معاملة كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وفقًا لشروط لا تقل عن تلك الممنوحة لأشكال أخرى من المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية. يشمل ذلك إطارًا سياسيًا وقانونيًا ومؤسسيًا داعمًا يتماشى مع طبيعة ووظيفة كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ويسترشد بقيم ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. كما ينطوي على دمج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الاستراتيجيات والسياسات والبرامج ذات الصلة، مع تعزيز مشاركة الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تصميمها وتنفيذها ومراقبتها.

- **الاعتراف بالمؤسسات المالية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وغيرها منمقدمي التمويل كفاعلين رئيسيين في أطر التمويل الوطنية**، بما في ذلك فيما يتعلق بالتمويل الرقمي، لتعزيز حلول الشمول المالي التي تدعم الحوكمة التشاركية، وحماية البيانات، والحماية الاجتماعية والشفافية المالية.

- **تسهيل وصول كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى الخدمات المالية**، بما في ذلك، عند الاقتضاء، من خلال تدابير وأدوات مالية متنوعة ومحددة، وتوفير الدعم الفني والمساعدة في مبادرات بناء القدرات التي تعزز قدرة كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على تطوير نماذج مستدامة وقابلة للاستمرار من الناحية الاقتصادية.

- **استحداث تدابير دعم، عند الاقتضاء، لأنشطة كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي تحقق نتائج اجتماعية وسياسات عامة محددة**. قد تشمل هذه التدابير، من بين أمور أخرى، الامتيازات الضريبية، والقروض الميسرة والمنح، والوصول إلى برامج الأشغال العامة، وأحكام الشراء الخاصة.

أمثلة:

في السنغال، تسهل شبكات البنوك التعاونية الوصول إلى التمويل لعمال الاقتصاد غير الرسمي، مما يعزز ريادة الأعمال المحلية والشمول المالي والتشكيل الرسمي.

في فرنسا، تنص صناديق الاستثمار التضامني 10/90 على توجيه نسبة مئوية من محافظ الاستثمار الخاصة نحو المؤسسات ذات الأغراض الاجتماعية، مما يدل على نهج قابل للتطوير لدمج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التمويل السائد مع الحفاظ على هدف اجتماعي قوي.

4.لاعتراف بدور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتوسيع نطاقه كموفر للتمويل

يحشدالاقتصاد الاجتماعي والتضامني التمويل من أجل التنمية المستدامة من خلال المؤسسات المالية والآليات التي تركز على الناس. قد يشمل تعزيز هذا الدور:

- **الاستفادة من شبكات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني**، بما في ذلك الشبكات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية للمؤسسات المالية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وغيرها منمقدمي التمويل، لتوسيع الوصول إلى التمويل للفئات والكيانات التي لا تحظى بتغطية كافية.

- **تكييف وتعزيز الأطر التنظيمية والإشرافية المالية** بالشروط المناسبة لطبيعة ووظائف وتنوع مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المالية، ولا سيما التعاونيات المالية، مع الاعتراف بهياكل ملكيتها الجماعية وأهدافها غير المضاربة ومساهماتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. يجب أن تطبق هذه الأطر مبدأ التناسب مع حجم وتعقيد وملف المخاطر لهذه المؤسسات، مع الحفاظ على الاستقرار المالي، وحماية المستهلك، وقيم ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهوية نموذج التعاونيات الفريدة.

- **تسهيل نمو مؤسسات التمويل المالية المبتكرة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومقدمي التمويل الآخرين**، بما في ذلك تلك التي تروج للخدمات المالية الرقمية العادلة والشاملة والشفافة والمستدامة، مع معالجة الفجوات الرقمية وحماية حقوق العمال والمستخدمين والبيانات.

- **تشجيع المستثمرين المؤثرين والبنوك التنموية** على التعاون مع المؤسسات المالية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مع مواءمة أطر الاستثمار مع قيم ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

أمثلة:

- *في البرازيل، توفر بنوك التنمية المجتمعية مثل Banco Palmas خدمات مالية موجهة للمجتمعات ذات الدخل المنخفض، مستفيدة من التمويل الرقمي لتوسيع الشمول المالي.*

- *في كيبيك، كندا، يسمح نظام التمويل للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الذي يشمل التعاونيات المالية، ورأس المال الصبور من الحكومة وصناديق تقاعد العمال، وصندوق الاستثمار الحكومي "استثمار كيبيك"، وآخرين بتوفير دعم مخصص للاحتياجات المالية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مما يعزز التنمية المستدامة والأثر الاجتماعي.*

5.الاعتبارات الرئيسية لنتائج المؤتمر الدولي الرابع حول التمويل من أجل التنمية:

للاستفادة بشكل كامل من مساهمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التمويل من أجل التنمية، يمكن أن تتضمن الوثيقة النهائية لنتائج المؤتمر الدولي الرابع حول التمويل من أجل التنمية ما يلي:

الاعتراف بكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما في ذلك المؤسسات المالية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كفاعلين أساسيين في التمويل من أجل التنمية، حيث تشغل دورًا مزدوجًا كمستفيدين ومقدمي التمويل.

تشجيع الجهود لتسهيل وصول كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى آليات التمويل العالمية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك النماذج التمويلية العامة والخاصة مع الحفاظ على حوكمتها الديمقراطية والتشاركية واستقلاليتها وهدفها الاجتماعي طويل الأجل.

دعم **الإصلاحات التنظيمية التي تمكّن المؤسسات المالية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني من التعامل مع الأطر المالية الوطنية والدولية**، مع تشجيع البنوك التنموية متعددة الأطراف على تعزيز قنوات التمويل لكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مع ضمان توافق التدابير التنظيمية والمالية مع قيم ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني..

6.الخاتمة

يعد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عنصرًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة من خلال نماذج تمويل مبتكرة وشاملة قائمة على الحقوق. من خلال دمج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

في استراتيجيات التمويل على جميع المستويات، يمكن لعملية المؤتمر الدولي الرابع حول التمويل من أجل التنمية فتح طرق جديدة للتمويل المستدام والمتوازن والشامل من أجل التنمية. ومن خلال ذلك، يمكن أن تسهم في تعزيز العمل اللائق، والمساواة بين الجنسين، والشمول الاجتماعي، بما يتماشى مع الالتزامات الدولية الأوسع في إطار أجندة 2030 للتنمية المستدامة وهدف الانتعاش الشامل والغني بالوظائف والمرن والمستدام.

حول المذكرة السياسية

تم إعداد هذه المذكرة السياسية من قبل أمانة فريق العمل المشترك بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة المعني بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الذي ترأسه منظمة العمل الدولية وتعتمد هذه المذكرة على الممارسات الجيدة التي حددها الفريق الفني للمجموعة المعنية بالوصول إلى التمويل ودعم كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التابعة لفريق العمل المشترك بين الوكالات كما هو موثق في مسودة تقرير الخلفية.

حول فريق العمل المشترك بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة المعني بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يعمل فريق العمل المشترك بين الوكالات للأمم المتحدة المعني بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني على تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل التنمية المستدامة .ويعمل وفقًا لقيم ومبادئ الأمم المتحدة، حيث يجمع كأعضاء، الكيانات ذات الصلة من نظام الأمم المتحدة للتنمية والكيانات الحكومية الدولية التي تتمتع بتفويض لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.ويشارك كمراقبين منظمات دولية غير حكومية تهدف إلى تمثيل أو إنتاج أو مشاركة المعرفة حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أو أي من مكوناته.

لمزيد من المعلومات:

الموقع الإلكتروني : http://unsse.org

وسائل التواصل الاجتماعي (LinkedIn، X، Facebook، Instagram : @UNTFSSE)

أمانة فريق العمل المشترك بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة المعني بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني
منظمة العمل الدولية
4 Route des Morillons
CH-1211، جنيف22 ، سويسرا
البريد الإلكتروني:coop@ilo.org